تأكيدا على استمرار «التخصيص»

البرنامج يستهدف تطوير سوق رأس المال وزيادة الخيارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين

أكد البيان الرسمي لإعلان الموازنة العامة للسلطنة ان برنامج التخصيص سوف يستمر خلال السنوات القادمة باعتباره إحدى الأدوات الأساسية التي ترمي إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في امتلاك وتمويل وإدارة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي توسيع قاعدة الملكية والمشاركة وتعميق سوق رأس المال في السلطنة، وبرز في البيان بقوة محور تخصيص عدد من الشركات الحكومية والذي يستهدف تحقيق عوائد اضافية لإيرادات الدولة، وامكانية توظيف العوائد في تنفيذ مشروعات اقتصادية اخرى ضخمة وناجحة مع ترك فسحة ومجال أكبر للقطاع الخاص للمساهمة معه جنبا الى جنب في تنفيذ المشروعات واقامتها على أرض الواقع وتحقيق ذلك سينعكس على كافة شرائح الدولة وسيخفف ايضا العبء المالي على الحكومة خاصة مع الاحتياج لزيادة فعالية الاستثمارات الحكومية وتخفيف بعض الدعم التشغيلي لدعم الشركات الحكومة حيث تتضمن الموازنة مصروفات للدعم وتبلغ المخصصات المقدرة لهذا البند ٣٩٥ مليون ريال ويشمل هذا البند مخصصات لدعم الكهرباء وغاز الطبخ ودعم القروض الإسكانية والتنموية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية.

وخلال العام الماضي تواصل تنفيذ برنامج

التخصيص وفقاً للإطار العام المعد للسنوات ٢٠١٦ □ ٢٠٢٠ أي على مدى الخطة الخمسية التاسعة، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بتأسيس شركات قابضة على مستوى كل قطاع وإحالة حصص الحكومة في الشركات المحلية والخارجية إلى الشركات القابضة، كما تم تحويل ملكية بعض الشركات إلى الصناديق السيادية تمهيداً لخصخصتها، مع الأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية لتخصيص كل شركة وملائمة وضع سوق الأوراق المالية، وفي هذا الصدد اعلنت وزارة المالية انه تم الانتهاء من إعداد الدراسات الاستشارية المالية والقانونية والفنية المتعلقة بتخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء وهي إحدى الشركات التابعة لشركة الكهرباء القابضة والمملوكة بالكامل من قبل الحكومة، ومن المتوقع أن يتم استكمال وضع الآليات المتعلقة بمتطلبات تنفيذ مشروع تخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وكانت مجموعة نماء القابضة قد تولت عملية تعيين استشاري مالي لدراسة امكانية تخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء بنسبة الاقلية من اسهمها، وتمتلك نماء القابضة مجموعة من الشركات العاملة في مجال توليد وشراء ونقل وتوزيع وتزويد الكهرباء في السلطنة عُمان، وقد تولت أيضا اعداد دراسة عن التجارب السابقة لخبرات الدول المختلفة بهدف تقييم وتقدير الخيارات المتاحة للتخصيص، بالإضافة إلى دراسة المتطلبات الفنية والمالية والقانونية.

ويستهدف تخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء تعزيز مشاركة الأفراد والقطاع الخاص حيث ان هذه الشركة تؤدي دورا فاعلا في تطوير البنية التحتية الأساسية للتنمية الاقتصادية. كما ان التخصيص سيعمل على تطوير سوق رأس المال في سلطنة عُمان بالإضافة إلى زيادة الخيارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين. وتعد شركة مسقط لتوزيع الكهرباء شركة مساهمة مقفلة تم تأسيسها نتيجة لإعادة تنظيم هيكلة قطاع الكهرباء والمياه ذات الصلة تحت قانون القطاع الصادر بموجب المرسوم السلطاني في عام ٢٠٠٤م وحاصلة على الترخيص من قبل هيئة تنظيم الكهرباء لتوزيع وتوريد الكهرباء في محافظة مسقط.

وفي نفس الاطار تم الاعلان مؤخرا عن نقل حصص الحكومة ممثلة في وزارة المالية في اربع شركات مدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية إلى الصندوق العماني للاستثمار خلال العام الماضي، وهي شركة أسمنت عمان ومؤسسة خدمات الموانئ وشركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة والشركة العمانية للاتصالات «عمانتل»، وتبلغ حصة وزارة المالية في عمانتل ٥١ بالمائة من رأس المال البالغ ٧٥ مليون ريال أي ما يعادل ٣٨،٢ مليون ريال عماني ، وعمانتل هي أكبر شركة من حيث القيمة السوقية مدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية ويبلغ إجمالي أصول الشركة ٧٨٦ مليون ريال،

وقبل عامين قامت وزارة المالية بطرح جزء من الشركة للاكتتاب العام للمواطنين، وحققت عملية تخصيص عمانتل عائدات كبيرة للمالية العامة في كلا مرحلتيها الأولى المتمثلة في الطرح الخاص والثانية المتمثلة في الطرح العام وقدر صافي عائدات الطرح للحكومة حوالي ٢٠٤ مليون ريال عماني، وبشكل عام أنجزت السلطنة عدة تجارب ناجحة لإسناد بعض المرافق للقطاع الخاص خاصة في قطاع الكهرباء والمياه.

ويعدّ الصندوق العماني للاستثمار صندوقًا حكوميا سياديا مملوكا بالكامل لحكومة السلطنة يقوم باستثمار أموال الدولة بهدف بناء محفظة متنوعة في قطاعات الإنتاج والخدمات والمشروعات والمجالات الأخرى ذات الصلة لا تتعارض مع أهداف ومصالح المؤسسات الحكومية الأخرى في السلطنة وهو ممول كليا من وزارة المالية، وقد تأسس الصندوق في عام ٢٠٠٦.

وسعيا إلى زيادة فعالية الاستثمارات الحكومية أصدرت وزارة المالية العديد من التوجيهات للشركات التي تمتلك الحكومة حصصا فيها ووجهت التعميمات بأنه يتعين على الهيئات والمؤسسات العامة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة اقتصادية عالية،

في حال تنفيذ المشاريع والمبادرات، فإنها ستكون قادرة على توفير فرص استثمارية بقيمة 16.3 مليار ر.ع. معظمها من القطاع الخاص (14مليار ر.ع.) في حين يتوقع أن تبلغ مساهمة الحكومة حوالي 1.5-2.5 مليار ر.ع

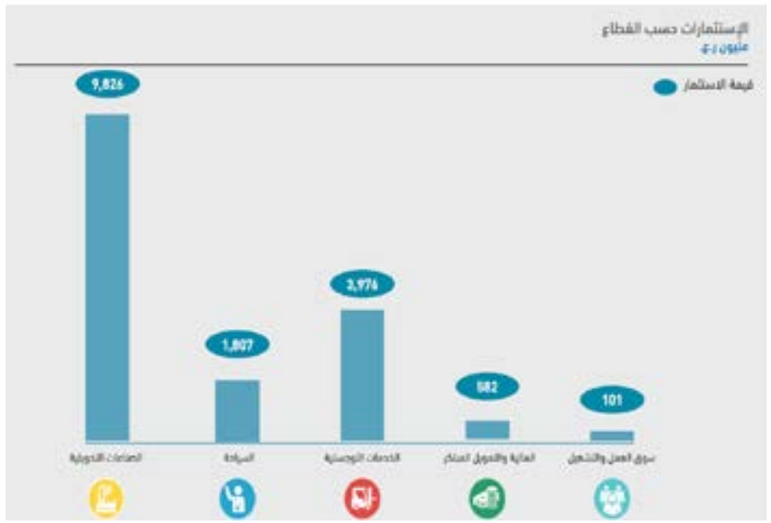

وإعداد ميزانيات البرامج والأداء وذلك عن طريق تحليل بنود مشروع الموازنات «إيراداً واستخداماً» على الأنشطة المختلفة مع تعميق دور محاسبة التكاليف كأحد العوامل الأساسية لتوزيع التكاليف، وتقليل وترشيد الإنفاق ما أمكن خاصة في العناصر غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتحقيق أقصى استفادة من النفقات، والعمل على رفع كفاءة العاملين وتطبيق سياسة ربط الأجر بالإنتاج، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بما يكفل تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة في ظل التشغيل الاقتصادي السليم، وتنمية الموارد بما يكفل تمويل استخداماتها ذاتياً وزيادة ما يؤول منها إلى الخزانة العامة للدولة، والحد من الإسراف بكافة أشكاله وصوره وتحسين المنتجات وتقليل الفاقد والتالف والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وتحسين معدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية عن النتائج الفعلية واستهداف التوازن الاقتصادي والمالي والعمل على تحقيق معدل عائد مناسب للدولة يتلاءم مع حجم المال المستثمر، وأن تكون هناك مؤشرات كمية تعبر عن الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، كما أكدت وزارة المالية لهذه الشركات على ضرورة العمل على سرعة الانتهاء من الأعمال والمشروعات تحت التنفيذ لتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة وبما يكفل دخول المشروعات الجديدة لمرحلة الإنتاج والتشغيل، وانعكاس أثر ذلك على نتائج الأعمال المستهدفة بمشروع الميزانية، وبما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة والفوائض.

ويوضح لؤي بطاينة الرئيس التنفيذي لشركة اوبار كابيتال ان عملية التخصيص الحكومية تنطلق من الرؤية المستقبلية للسلطنة ٢٠٢٠ وإلى الخطط التنموية الخمسية وخصوصاً السابعة والثامنة والتي بدأت بها عمليات التخصيص الحقيقية سواء بقطاعي الكهرباء والاتصالات ومن ثم جانب من قطاع النقل. ويرصد عددا من الاهداف التي تقوم عليها الخطط التنموية في السلطنة مثل تنويع مصادر الدخل الحكومي وتقليص الاعتماد على النفط والغاز وتحقيق مكاسب رأسمالية جراء بيع جزء من الاستثمارات والموجودات الحكومية والحصول على الدعم المالي الناتج عن عمليات البيع والتخصيص ليُستخدم لسد الإلتزامات الحكومية خاصة النفقات الجارية وتسديد جزء من العجز المالي السنوي المتوقع في الموازنات الحكومية والاستثمار في توسيع البنى التحتية في سلطنة عُمان من ناتج عمليات التخصيص وجذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في القطاعات التي تم تخصيصها وخصوصاً قطاعي الكهرباء والاتصالات. كما يستهدف التخصيص فتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات جديدة وبالتالي زيادة مسؤولية القطاع نحو دعم اقتصاد الدولة وايجاد الوظائف في القطاعات المختلفة وتقديم فرص للمستثمرين للحصول على عوائد جيدة.

أيمن الشنفري

لؤي بطاينة

وحول التأثيرات المتوقعة لتخصيص الاستثمارات الحكومية يرى لؤي بطاينة انه في حال طرح الشركات للاكتتاب العام والطرح في السوق المالي فإن من شأن ذلك زيادة العمق في السوق المالي وحركته وزيادة القيمة السوقية للسوق وأحجام التداول والقدرة لاحقاً على جذب واستقطاب رؤوس الأموال والصناديق الأجنبية للاستثمار في السوق المالي.

ويشير أيمن بن أحمد الشنفري مدير عام الجمعية العمانية للأوراق المالية إلى ان الاستثمارات الحكومية لها اهمية كبيرة من حيث دورها في تنشيط الاقتصاد المحلي، ووجودها كشركات مساهمة عامة في سوق مسقط للأوراق المالية يكسب المستثمرين الثقة والطمأنينة بقوة ومتانة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ويحفزهم على الدخول والاستثمار والادخار في سوق الاوراق المالية، ويمكن للحكومة ان تقوم بدور بارز في دعم وتنشيط حركة سوق الاوراق المالية بما ينعكس ايجابا على الاقتصاد المحلي من خلال الاستفادة من سوق مسقط في عملية التمويل بالمبادرة في طرح حصص من شركاتها الحالية المدرجة بالسوق بالإضافة الى القيام بدور الشراكة بتأسيس المشروعات مع القطاع الخاص وطرحها للاكتتاب العام مما يساعد على زيادة عمق السوق وتعزيز أدائه وارتفاع عدد الأسهم المتداولة وأيضا القيمة السوقية.

ويضيف أن الحصص الحكومية في شركات المساهمة العامة هي في شركات تتمتع بعائدات وأرباح جيدة وبالتالي فإن عملية التخصيص تمثل فرصاً جيدة وجذابة لكافة انواع المستثمرين سواء كان للمستثمر المحلي او الاجنبي وسوف يستفيد من هذه الفرص شرائح مختلفة وكبيرة من فئات المستثمرين في سوق الاوراق المالية فضلا عن زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتشجيع المنافسة وتحرير الأسواق وتقليل الاحتكار والعمل في ظل بيئات تنافسية مما سوف ينعكس في النهاية للوصول الى مستوى عال من الجودة والكفاءة وتحقيق نجاحات وعوائد ايجابية تنعكس على الاقتصاد الوطني.